

## تحليل لآثار الاستثمار الأجنبي المباشر في الحساب المالي لميزان

المدفوعات العراقي للمدة (2003-2015)

أ.م.د. هناء عبد الغفار حمود السامرائي  
الباحث/ أمنة عبد الأمير عبد الكريم الأميري

تاريخ التقديم: 2017/1/3

تاريخ القبول: 2017/3/26

### المستخلص :

تهدف الدراسة الى إجراء تحليل معمق لمكونات الحساب المالي في ميزان المدفوعات العراقي لكونه يعكس المركز الاقتصادي للبلد تجاه العالم الخارجي ، ويساعد في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات النقدية والمالية والتمويل والتجارة الخارجية . تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للعراق بوصفه مصدراً هاماً للتمويل ومكماً للموارد المحلية فضلاً عن توفيره التكنولوجيا المتطورة وفرص العمل ، ويجنب البلد الآثار السلبية لعملية الاقتراض من الخارج . لغرض تحليل الأثر المباشر وغير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات والحساب المالي للمدة (2003-2015) .

تم اختيار مجتمع البحث وعينته ممثلاً بالبنك المركزي العراقي/ قسم ميزان المدفوعات ومتابعة إدخال البيانات الواردة من الجهات المعنية كالمصارف وسوق العراق للأوراق المالية لغرض قياس واحتساب الاستثمار الأجنبي المباشر ، من خلال فرز المعاملات التي تدرج تحت هذا البند ومن ثم تثبيت قيمة المعاملة في ميزان المدفوعات كحركة مدينة أو دائنة . واعتمدت منهجية البحث على عينة متمثلة بالأدلة الاسترشادية الصادرة عن صندوق النقد الدولي لطرق إعداد ميزان المدفوعات وتم إجراء دراسة مقارنة لكل من الطبعة الخامسة لسنة 1993 من الدليل الدولي والطبعة السادسة لسنة 2009 . وتوصلت الدراسة الى استنتاج بأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من العراق ضعيفة، إذ إنها لم تتجاوز خلال المدة (2007-2014) مبلغ (1562,4) مليون دولار مشكلة نسبة (7,4%) من إجمالي التدفقات الرأسمالية الداخلة الى العراق والتي بلغت (2127,7) مليون دولار ، وهي في الأساس منخفضة، تراوحت نسبتها (1,2%) من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل الى مجموع الدول العربية في عام 2007 و(10,7%) في عام 2014 . وبالتالي فإن هذه التدفقات بشقيها الخارج والداخل ضعيفة على الحساب المالي وميزان المدفوعات العراقي عموماً ، على الرغم من إن الأثر الأولي للتدفقات الداخلة قد يشير الى اثر ايجابي ، ولكن على مستوى مكونات الحساب المالي عموماً ، فإن الأثر سالب خلال المدة المذكورة بمعنى إن الالتزامات الناجمة عن التدفقات الداخلة أكثر من التدفقات الخارجة. وأوصت الدراسة اعتماد وتحديد آليات معينة لضمان انتقال تأثيرات الاقتصاد العالمي عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الاقتصاد المحلي والقطاعات الحقيقي، بما يؤمن إحداث تأثيرات في الحساب المالي لميزان المدفوعات ابتداءً ومن ثم إحداث تأثيرات غير مباشرة على الحساب الجاري وحساب الخدمات من خلال التأثير في المتغيرات الكلية للاقتصاد كإجمالي تكوين راس المال الثابت بوصفه طاقة إنتاجية من الممكن استغلالها لزيادة الإنتاج وتحقيق النمو .

**المصطلحات الرئيسية للبحث /** الاستثمار الأجنبي المباشر، لميزان المدفوعات العراقي .



مجلة العلوم

الاقتصادية والإدارية

العدد 100 المجلد 23

الصفحات 395-414



## تحليل لآثار الاستثمار الأجنبي المباشر في الحساب المالي لميزان المدفوعات العراقية للمدة [2003-2015]

### المقدمة :

تظهر الحاجة الى تمويل الاستثمار في الدول النامية عموماً من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر ، لا سيما في الدول التي تمر بمرحلة انتقال نحو اقتصاد السوق ، وذلك بسبب إن هذا النوع من الاستثمار يعطي دفعة مهمة لمسيرة التكامل العالمي من خلال المساهمة في ربط أسواق راس المال وأسواق العمل وكذلك زيادة الأجور وإنتاجية راس المال في الدول المضيفة له . ومن ثم فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يمارس دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويسهم بشكل فاعل في عملية الإصلاح الاقتصادي .

يُعد الدليل الاسترشادي لصندوق النقد الدولي مرجعاً دولياً ومعياراً موحداً للإطار المفاهيمي الذي تركزت عليه إحصاءات ميزان المدفوعات وتقوم الدول الأعضاء في الصندوق بالاسترشاد به عند تقديم تقاريرها الدورية المطلوبة، حيث يكمن الغرض الرئيس من هذا الدليل في تيسير جهود إعداد وتنظيم بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي على الصعيد القومي والدولي بشكل منهجي يسمح بإجراء المقارنات من خلال وضع معايير موحدة للمفاهيم والتعاريف والتصنيفات والأعراف. إذ ينصب اهتمام صندوق النقد الدولي على وضع وإصدار مبادئ توجيهية لإعداد إحصاءات متسقة وسليمة لميزان المدفوعات، فهو يمثل الركيزة التي تقوم عليها مسؤوليات الصندوق الأخرى بما فيها الإجراءات الرقابية على السياسات الاقتصادية للدول وتقديم المساعدة الفنية بما يتيح للدول التغلب على المشكلات قصيرة الأجل في موازين مدفوعاتها .

### أولاً- أهمية البحث :

تبرز أهمية البحث لكون الاستثمار الأجنبي المباشر له أهمية خاصة في العراق بسبب طبيعة الظروف التي يمر بها من جهة عموماً وطبيعة العمل المؤسساتي فيه من بشكل خاص، حيث يعاني مشكلات كثيرة بما يتطلب إصلاحاً اقتصادياً شاملاً يكون هدفه استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر متجاوزاً المعوقات التي تواجه هذا الاستثمار وذلك لتنشيط القدرات الاقتصادية المحلية باتجاه إنجاح طريق التنمية الاقتصادية التي فشلت بسبب السياسات غير المناسبة التي ولدت عقبات كبيرة وصعبة أمام دخول هذا النوع من الاستثمار الى العراق سواءً كانت عقبات اقتصادية أو سياسية أو قانونية .

### ثانياً- مشكلة البحث :

إن مقارنة التدفقات الداخلة والخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر للبلد المعني ، قد لا تعطي صورة واضحة عن أهميته وفوائده . كما إن الإجراءات التي تتخذها الدول المضيفة عموماً سواء لاجتذاب رؤوس الأموال ابتداءً أو لإعادة استثمار الأرباح ، قد لا تكون ذات نتائج ايجابية على الاقتصاد ، إذ إن ذلك يتوقف أولاً على عدم استحواذ المستثمر الأجنبي على النسبة الأكبر من الزيادة في الدخل القومي ، وكذلك اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان انتقال تأثيرات الاقتصاد الدولي الى الاقتصاد المحلي ثانياً .

### ثالثاً- فرضية البحث :

تأثير تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة (in flow) والخارجة (out flow) في العراق ، ليس كبيراً على الحساب المالي وميزان المدفوعات العراقي ، وليس هناك ما يضمن انتقال تأثيرات الاقتصاد الدولي الى الاقتصاد المحلي.

### رابعاً- هدف البحث :

1- التعرف على طريقة القياس وآلية التقييم والتسجيل واحتساب الاستثمار الأجنبي المباشر في البنك المركزي العراقي ضمن مكونات الحساب المالي لميزان المدفوعات والذي يتمثل في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الى داخل البلد وأرصدها من جانب والتدفقات الخارجة من جانب آخر .

2- التعرف على الآثار المباشرة والآثار غير المباشرة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر تمويلي لعلاج فجوة الموارد المحلية .

### خامساً- حدود البحث :

- 1- الحدود المكانية : البنك المركزي العراقي / قسم ميزان المدفوعات .
- 2- الحدود الزمانية : امتدت الحدود الزمانية للمدة من 2003 - 2015 وحسب توفر البيانات .



## تحليل لآثار الاستثمار الأجنبي المباشر في الحساب المالي لميزان المدفوعات العراقي للمدة [2003-2015]

### سادساً- منهج البحث :

اعتمد البحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي من خلال عرض الوقائع والبيانات الإحصائية المتوفرة عن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق وتحليله ، وكذلك اعتماد المنهج الاستقرائي في محاولة للتوصل الى تصورات عن الدور الذي يمكن أن يمارسه هذا النوع من الاستثمار في الاقتصاد العراقي مستقبلاً ، كما تم اعتماد المنهج المقارن من خلال إحصاءات دولية كلما دعت الحاجة الى ذلك . ويهدف التوصل الى الغايات التي تم تحديدها في البحث فقد تم تقسيم البحث الى ثلاثة مطالب ، تمثل المطلب الأول مفاهيم والمؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار في العراق ويمثل المطلب الثاني أسس قياس وتسجيل الاستثمار الأجنبي المباشر وتسجيله في الحساب المالي لميزان المدفوعات أما المطلب الثالث تضمن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق ، وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات .

### المطلب الأول / الاستثمار الأجنبي المباشر

#### أولاً : تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته

لقد قدمت الأدبيات والمؤسسات الدولية تعريف عديدة للاستثمار الأجنبي المباشر ، تركز كل مجموعة منها على عناصر معينة في هذا التعريف ، ولكن بمجموعها ، تؤكد على انه يمثل انتقال لرؤوس الأموال من خلال مجموعة من التدفقات الى الدول المستقبلية لها ، وذلك لتعظيم الأرباح وتحقيق المنافع المرجوة بالمشاركة مع رأس المال المحلي لإقامة المشاريع المختلفة في تلك الدول<sup>(1)(2)</sup> . وتكمن أهمية هذا الاستثمار بالنسبة للدول المضيفة في كونه يعد مصدراً مهماً من مصادر التمويل ويساهم في الإصلاحات الاقتصادية وتخفيض التضخم وإنتاج سلع جديدة تساهم في تطوير الصادرات والحصول على العملات الأجنبية الصعبة<sup>(3)(4)</sup> . أما أهميته للمستثمر الأجنبي ، فإنه يمثل نشاطاً للتوسع والنمو والاستفادة من انخفاض تكلفة الأيدي العاملة وتوفير المواد الخام والتسهيلات والمزايا المختلفة في الدول المضيفة ، فضلاً عن التخفيف من المخاطر من خلال تنويع النشاطات والأسواق<sup>(5)(6)</sup> .

#### ثانياً : مفهوم مناخ الاستثمار

يعرف البنك الدولي مناخ الاستثمار بأنه يمثل مجموعة العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية المؤثرة والتي تتيح للشركات الاستثمار بطريقة منتجة وخلق فرص العمل والتوسع والتي تؤثر في ثقة المستثمر وتشجيعه في توجيه استثماره الى دولة دون أخرى . وتمارس السياسات الحكومية دوراً في التأثير على هذا المناخ من خلال تأثيرها في التكاليف المختلفة والحد من المخاطر والعوائق أمام المنافسة ، وان مناخ الاستثمار يمكن أن يطرح بأنه يمثل الإرادة والإيمان الحقيقي لدى السلطة السياسية بضرورة اجتذاب الاستثمار الأجنبي ، بحيث تؤدي الى اتخاذ إجراءات ايجابية في جميع المجالات<sup>(7)</sup> .

(1) الكواز ، سعد محمود ، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على اقتصاد البلدان النامية ، المؤتمر العالمي الثاني حول أهمية الاستثمارات الخارجية في التنمية وانعكاساتها على الاقتصاد الأردني، عمان ، 2001 ، 1.

(2) السامرائي ، هناء عبد الغفار ، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية وآثاره الاقتصادية على البلدان النامية ، أطروحة دكتوراه جامعة بغداد ، 1999 ، 12.

(3) عطا الله ، ماجد احمد ، إدارة الاستثمار ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى عمان ، 2011 ، 110 .

(4) الجميل ، سرمد كوكب ، التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والأوراق ، الدار النموذجية للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، 2011 ، 54 .

(5) ياسين ، سعد غالب ، الإدارة الدولية مدخل استراتيجي ، دار اليازودي العلمية للنشر والتوزيع والطباعة ، الأردن ، 2007 ، 85.

(6) Slim Driss, Investment Directs . 2007, 140.

(7) رايح ، زايري وبلحسن هوارى ، مداخلة بعنوان (التحليل المحيط الاقتصادي لبيئة الأعمال وأثره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر) ، المنتدى الدولي متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، جامعة الشلف الجزائر، 17-18 ابريل ، 2006 ، 19.



### ثالثاً : المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار في العراق

لقد قامت العديد من المؤسسات والهيئات الدولية بتطوير مؤشرات معينة تساعد المستثمر للمفاضلة بين مختلف الدول والاختيار لأفضل الشروط والمتطلبات التي تؤمن وتضمن سلامة استثماراته وزيادة أرباحه . ولدى تطبيق أهم هذه المؤشرات على بيئة الأعمال في العراق كانت النتائج تشير الى (1) (2) :-

1- بالنسبة للمؤشر العام لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال (Doing Business) الذي يتضمن مجموعة من المؤشرات الفرعية التي تعد استناداً الى إجراءات تحدد وفق متغيرات كل مؤشر (بدء النشاط التجاري ، استخراج التراخيص ، الحصول على الكهرباء ، تسجيل الملكية، الحصول على ائتمان ، حماية المستثمرين ، دفع الضرائب ، التجارة عبر الحدود ، إنفاذ العقود ، تسوية حالات الإعسار) ، فقد تراجع ترتيب العراق دولياً من المرتبة (141) في عام 2007 الى المرتبة (161) في عام 2015 ، وذلك بالنسبة لـ(189) اقتصاد عالمي ، مما يوشح وجود معوقات حقيقية يعاني منها النشاط الاستثماري في العراق .

2- المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية للمناخ الاستثماري يمثل صيغتين للقياس تمثلت الصيغة الأولى بقياس درجة التقدم أو التراجع في مناخ الاستثمار من خلال ثلاث مجموعات (السياسة المالية ، السياسة النقدية ، سياسة المعاملات الخارجية) أما الصيغة الثانية لعرض هذا المؤشر فيتم بموجبه تفسير المؤشر المركب بشكل أوسع من خلال (مؤشر البيئة الاقتصادية ، مؤشر البنية التحتية للمعلومات ، مؤشر البيئة الاجتماعية ) ، وقد أشار الى عدم وجود تحسن ملحوظ بالنسبة لمؤشري سياسة التوازن الداخلي والتوازن الخارجي ومؤشر السياسة النقدية .

3- أما بالنسبة لمؤشر الضمان لجاذبية الاستثمار والذي يتضمن (المتطلبات الأساسية والعوامل الكامنة والعوامل الخارجية الايجابية) فإن العراق ابتداءً يصنف ضمن مجموعة الدول العربية التي حلت ضمن الترتيب الرابع من بين سبعة مجموعات دولية ، ولدى تحليل التصنيف لمجموعة الدول العربية ، فقد صنف العراق ضمن مجموعة دول الأداء الضعيف جداً مع موريتانيا واليمن والسودان . مما يوشح ضعفاً في استقطاب التدفقات الاستثمارية الخارجية (3).

4- وأخيراً فإن الصورة العامة للمؤشر المركب للمخاطر الدولية لقياس مخاطر الاستثمار (مخاطر التعامل مع الدولة ومدى قدرتها على مقابلة الالتزامات المالية وسدادها والمخاطر الاقتصادية والسياسية) ومؤشر عدم الاستقرار ، تشير الى وجود اضطرابات وعدم استقرار خلال جميع الفترة لتطبيق هذا المؤشر 2007، 2010، 2013 (3) .

### رابعاً : المزايا التي وفرها قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 (المعدل) للمستثمر الأجنبي

إن المستثمر الأجنبي يجد نفسه في العراق أمام فرص استثمارية متنوعة في مختلف القطاعات الاقتصادية وفي مجالات الإنتاج والتصدير والاستيراد ، فضلاً عن ذلك فإن تلك الفرص منتشرة جغرافياً في بغداد والمحافظات . وعليه فإن هذه الفرص بحد ذاتها تجعل منها عوامل جاذبة قوية تتيح للمستثمر الأجنبي تحقيق العوائد الممكنة من استثماراته . وعلى الصعيد القانوني ، وفر قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنة 2006 المعدل ، العديد من المزايا والضمانات والالتزامات والإعفاءات للمستثمر الأجنبي ، وهو يشمل جميع القطاعات باستثناء الاستثمارات في استخراج وإنتاج النفط والغاز الطبيعي والاستثمارات في المصارف والتأمين . علماً بأن جميع القطاعات التي شملها أو لم يشملها القانون تمثل فرصاً استثمارية متاحة كبيرة أمام الاستثمار الأجنبي . من الممكن استغلالها لاجتذاب تلك الاستثمارات ، أما أهم المزايا التي وردت في قانون رقم (13) لسنة 2006 المعدل فهي (4) :-

1- يتمتع المستثمر الأجنبي بجميع المزايا والتسهيلات والضمانات بما يجعله أمام فرصة متساوية كخط شروع مع المستثمر العراقي (المادة 10 أولاً) .

(1) مندور ، عصام عمر ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية ، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية ، 2010 ، 231 .

(2) تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات 2001 ، 52 .

(3) شلفوم ، عميروش محند ، دور مناخ الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية ، مكتبة حسن العصرية، 2012 ، 102 .

(4) قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 (المعدل) .



## تحليل لأثار الاستثمار الأجنبي المباشر في الحساب المالي لميزان المدفوعات العراقي للمدة [2003-2015]

- 2- السماح بإخراج رأس المال الذي أدخل الى العراق وعوائده وفق أحكام هذا القانون وتعليمات البنك المركزي وبعملة قابلة للتحويل (المادة 11 أولاً) .
- 3- يحق للمستثمر الأجنبي التداول في سوق العراق للأوراق المالية وتكوين المحافظ الاستثمارية (المادة 11 ثانياً) .
- 4- استنجاز الأراضي اللازمة للمشروع والتأمين على المشروع الاستثماري وفتح الحسابات بالعملة العراقية أو الأجنبية أو كليهما في داخل العراق أو خارجه (المادة 11 ثالثاً).

### المطلب الثاني / أسس قياس الاستثمار الأجنبي المباشر وتسجيله في الحساب المالي لميزان المدفوعات

#### أولاً : ميزان المدفوعات وهيكلته :-

يمثل ميزان المدفوعات سجلاً تُقيد فيه المعاملات الاقتصادية لدولة ما مع دول العالم الأخرى ، سواءً كانت تتعلق ببيع أو شراء السلع أو الخدمات ، وكذلك عمليات انتقال رؤوس الأموال التي تتم بين البلدان مثل القروض أو الإيداعات... الخ والتي تتم بين المقيمين في بلد معين والأجانب خلال مدة معينة . وتتمثل أهمية الميزان في انه يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات التي تحصل في الاقتصاد الدولي . بشكل عام يتكون الهيكل العام لميزان المدفوعات من أربعة أقسام رئيسة هي : (الحساب الجاري ، الحساب الرأسمالي ، الحساب المالي ، صافي الخطأ والسهو) (1) (2) .

#### ثانياً : مكونات الحساب المالي

يُعرف الحساب المالي بأنه حركة رؤوس الأموال الدولية ، التي تسجل كل التغيرات التي تطرأ على أصول الدولة أو حقوقها والتزاماتها تجاه الغير خلال فترة إعداد الميزان . وتدخّل في هذا الحساب كافة العمليات التي تمثل تغيير في مركز المديونية والدائنية للدولة المعنية (3) .

وقد ذكر في بعض الأدبيات كذلك ، بأن الحساب المالي هو ناتج عن الحسابات الخاصة (4) (5) :-

- أ- الاستثمار الأجنبي المباشر .
  - ب- المحافظ الاستثمارية . (السندات المالية وسندات الدين)
  - ج- الاستثمارات الأخرى . (صفقات تبادل العملات ، الودائع المصرفية ، الاعتمادات التجارية... الخ)
  - د- الأصول الاحتياطية . (معاملات الذهب النقدي ، معاملات سبائك الذهب)
- ومن المهم الإشارة الى انه يتم قيد تدفقات الأصول والخصوم المالية على أساس صافي في الحسابات الدولية ، وذلك لأسباب تحليلية وعملية، إذ تتسم الأسواق المالية بارتفاع حجم التعامل ، وينصب تركيز الحساب المالي على صافي التغيرات في كل مطالبة وخصم من المطالبات والخصوم المالية الخارجية التي تنتج عن المعاملات ، كذلك قد يتعذر قيد البيانات بالقيم الإجمالية بالنسبة لفئات معينة من الوحدات وبالنسبة لبعض الأدوات المالية ، ويضم الحساب المالي الفئات الوظيفية الآتية :
- (الاستثمار المباشر ، يقيد في الاستثمار المباشر كبنود منفصل كل من الاستثمار المباشر من مستثمر مباشر الى مؤسسة استثمار مباشر ، والاستثمار العكسي ، والاستثمار بين مؤسسات زميلة) ويقسم الاستثمار المباشر الى (1) (2) (3) (4) :-

(1) عبد القادر ، السيد متولي ، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات ، دار الفكر ناشرون وموزعون ، 2011 ، 123-124 .

(2) العيسوي ، عبد الكريم جابر ، التمويل الدولي مدخل حديث ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2012 ، 233 .

(3) العبيدي ، راند عبد الخالق عبد الله وخالد احمد فرحان المشهداني وعباس خضير الجنابي ، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر والتوزيع ، 2013 ، 38 .

(4) شلهوب ، علي محمد ، شؤون النقود وأعمال البنوك ، شعاع للنشر والعلوم ، 2007 ، 156 .

(5) صندوق النقد الدولي ، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الطبعة السادسة ، 2009 ، 133-134 .

(1) صندوق النقد الدولي ، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الطبعة السادسة ، 2009 ، 135-136 .



## تحليل لآثار الاستثمار الأجنبي المباشر في الحساب المالي لميزان

المدفوعات العراقية للمدة [2003-2015]

- (1) إعادة استثمار الأرباح : تسجل مقابل حصص ملكية المستثمر المباشر في مؤسسة الاستثمار المباشر الخاصة به كقيد محتسب في الحساب المالي . وتمثل حصة المستثمر المباشر في الأرباح المحتجزة أو صافي ادخار مؤسسة الاستثمار المباشر ، وذلك قبل أن تعتبر الأرباح المعاد استثمارها والمستحقة الدفع أرباحاً موزعة . ويُدْرَج قيد الحساب المالي بصورة منفصلة تحت بند حصص ملكية الاستثمار المباشر .
- (2) تدفقات الاستثمار المباشر العينية : وذلك عن تقديم السلع والخدمات والموارد الأخرى من المؤسسات المنتسبة إليها بأسعار تزيد أو تقل عن أسعار السوق أو مجاناً . فقد يقوم المستثمر المباشر بتقديم الآلات ومعدات لمؤسسة الاستثمار المباشر الخاصة به . وقد يقوم أيضاً المستثمر المباشر بتقديم سلع أو خدمات لمؤسسة الاستثمار المباشر بأسعار تقل عن تكلفتها بغرض زيادة حصص ملكيته في المؤسسة .
- (3) عمليات الدمج والاستحواذ : تنشأ عملية الدمج ، عندما تتفق شركتان أو أكثر على الاندماج في شركة واحدة ، بينما عمليات الاستحواذ تتضمن قيام شركة أو مجموعة شركات بشراء ، شركة أخرى أو مجموعة شركات أخرى . وقد لا يترتب على ذلك أي تحويل جديد للشركات المعنية بل تمثل تغييراً في المستثمرين فقط .
- (4) تغيير صفة الشركات وعمليات إعادة الهيكلة الأخرى : إذ يتم إعادة هيكلة مجموعة مؤسسات عابرة الحدود ، بحيث تصبح الشركة الأم الأصلية في أحد الاقتصادات شركة تابعة للشركة الأم الجديدة في اقتصاد آخر . وقد تنتقل ملكية مجموعة المؤسسات إلى الشركة الأم الجديدة . وينشأ عن ذلك تسجيل معاملات مالية في الحساب المالي .
- (5) توزيعات الأرباح المتراكمة : تعامل كسحب أسهم وليس كدخل مستحق الدفع للمالكين ، وتستبعد هذه المبالغ وتقيد كسحب أسهم في الحساب المالي .
- (6) الاقتراض لأغراض المالية العامة : إن الكيان المملوك للحكومة العامة أو الخاضع لسيطرتها ، ومقيم في إقليم آخر ومستخدم لأغراض المالية العامة ، يخضع لقواعد ولاسيما ويعد مقيماً في الاقتصاد الذي تأسس أو سُجِّل فيه .

### ثالثاً : آلية قياس وتسجيل الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات

#### أ- قياس الاستثمار الأجنبي المباشر :

تعتمد الكثير من اقتصادات الدول على استقطاب رؤوس الأموال من الخارج من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر لعلاج التناقض الكامن في فجوة الموارد المحلية ، حيث يتمثل هذا الاستثمار في إنشاء مشاريع جديدة في الدول المضيفة ، ويعد المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي ويسهم في ضخ رؤوس الأموال في الاقتصاد الوطني وتحسين الانتاجية وحل لمشكلة البطالة وتطور المؤسسات من خلال التكنولوجيا الحديثة . عليه فإن الأمر يتطلب التعرف على طريقة القياس وآلية التقييم والتسجيل واحتساب هذا الاستثمار والذي يتمثل في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل البلد وأرصدها ، ويستدل على هذا القياس بشكل عام من خلال الأرقام الظاهرة في موازين المدفوعات للدول . ويقدر تعلق الأمر بميزان المدفوعات العراقي ، نوضح فيما يأتي الفقرات التي وردت في دليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي بطبعته الخامسة والسادسة الصادرتين في عامي 1993 و2009 على التوالي والمعتمدين لتسجيل هذه التدفقات . فيما يخص الطبعة الخامسة ، عرفت مؤسسات الاستثمار المباشر بكونها تشمل ثلاثة أنواع : المؤسسات التابعة ويملك المستثمر فيها غير المقيم أكثر من 50% ، والمؤسسات الزميلة ويملك المستثمر فيها 50% أو أقل والنوع الثالث هو الفروع (مؤسسات غير مساهمة مملوكة بالكامل أو بالمشاركة) سواء كان بشكل مباشر أو غير مباشر ويمكن تعريف المؤسسات التابعة " بأنها المؤسسات الخاضعة لسيطرة أجنبية ، أما المؤسسات الزميلة فيتوقف إدراجها أو استبعادها من ذلك التصنيف على ما يقرره كل بلد بناءً على تقييمه لنوعية السيطرة الأجنبية".

(2) السامرائي ، هناء عبد الغفار ، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية (الصين نموذجاً) ، منشورات بيت الحكمة ، 2002 ، 15 .

(3) عطا الله ، ماجد احمد ، إدارة الاستثمار ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى عمان ، 2011 ، 106 .

(4) صندوق النقد الدولي ، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الطبعة السادسة ، 2009 ، 135-136 .



## تحليل لآثار الاستثمار الأجنبي المباشر في الحساب المالي لميزان المدفوعات العراقي للفترة [2003-2015]

يتخذ الدليل نسبة الـ 10% كمعيار للاستثمار الأجنبي المباشر حيث تعد هذه النسبة في حكم النفوذ للمستثمر المباشر للمؤسسة والفرد الذي يتمتع بنفس الملكية (1) (2).

بينما عرفت الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات مؤسسة الاستثمار المباشر " هي كيان خاضع لسيطرة المستثمر المباشر أو لدرجة كبيرة من نفوذه وفي بعض الحالات يمكن لكيان واحد أن يكون مستثمراً مباشراً ومؤسسة استثمار مباشر ومؤسسة زميلة في آن واحد في سياق علاقاته مع غيره من المؤسسات " . أما بالنسبة لعلاقة مؤسسة الاستثمار مع المستثمر المباشر فإن مؤسسة الاستثمار المباشر تكون أما مؤسسة تابعة أو مؤسسة مرتبطة ، والمؤسسة التابعة يتمتع فيها المستثمر المباشر بحق السيطرة عليها ، أما المؤسسة المرتبطة فيتمتع المستثمر المباشر بممارسة النفوذ عليها وليس السيطرة (3) (4) .

ب- مدى التسجيل الصافي للاستثمار الأجنبي المباشر :

إن الدليل يوصي بتسجيل المعاملات المباشرة في رأس مال وحقوق الملكية وأنواع أخرى من رأس المال (الديون بين الشركات) على جانب الأصول كاستحقاقات وعلى جانب الخصوم كالتزامات . الى جانب صافي معاملات الاستثمار تفرد قيود مستقلة تحت بند الاستثمار المباشر في الخارج لتسجيل التغير في كل من الاستحقاقات للمستثمرين المباشرين على المؤسسات المنتسبة وخصوم المستثمرين المباشرين تجاهها ، والعكس بالعكس أيضاً بالنسبة للاستثمار المباشر في الاقتصاد القائم بأعداد البيان ، حيث تدرج القيود أيضاً تحت بند الاستثمار المباشر في وضع الاستثمار الدولي ويظهر دخل الاستثمار المباشر من حقوق والتزامات بالنسبة لكل من الطرفين على أساس صافي ، ويجري تبويب وضع الاستثمار الدولي على مستويين ، تقسيم عرضي يميز أساساً بين الأصول والخصوم ويمثل الفرق بينهما صافي وضع الاستثمار الدولي وتم تقسم هذه الأصول على أساس وظيفي بما يتسق مع العناصر الرئيسية في الحساب المالي لميزان المدفوعات وتقسيم الأصول الى استثمار مباشر واستثمار الحافظة واستثمارات أخرى وأصول احتياطية (5) .

أما تبويب الدليل في الطبعة السادسة فكان يتسم وفق القطاعات واجل الاستحقاق والعملة والأهمية النسبية في حالة الدراسات التحليلية المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية ومدى التعرض للمخاطر والانكشاف لمخاطر تغير أسعار الفائدة . ويستخدم التبويب المتسق عند تبويب بيانات وضع الاستثمار الدولي والحسابات الأخرى ذات الصلة ، حيث يتسنى إجراء تحليل شامل للعلاقات القائمة بينها ، وإن اتساق مستويات التفصيل بالنسبة لدخل الاستثمار والمراكز المالية يفسح المجال أمام تقدير معدلات العائد وبالتالي فإن بيانات وضع الاستثمار الدولي تحتوي بصورة شاملة على تفاصيل الأدوات والقطاعات ، الأمر الذي من شأنه تيسير فهم الروابط مع مجموعات البيانات الأخرى مثل الإحصاءات النقدية والمالية والتحقق من صحتها (6) .

إن وضع الاستثمار الدولي ومعاملات ميزان المدفوعات تشكل مع مجموعة الحسابات القومية لاقتصاد أي بلد ، ووضع الاستثمار الدولي هو الحساب الكلي الذي يسجل رصيد الأصول والخصوم المالية الخارجية للبلد ، حيث تتكون البنود المالية لوضع الاستثمار الدولي من استحقاقات على غير المقيمين وخصوم عليهم ، والأصول الملموسة غير المنقولة (الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة والأراضي) باستثناء ما تملكه هيئات خارجة عن نطاق الأراضي الإقليمية كملكيات لكيان اقتصادي معين الذي يقع محلها فيه ولذلك يعامل المالك غير المقيم كأنه يحمل استحقاقاً مالياً على الاقتصاد المقيم فيه والذي تنسب إليه ملكية الأصول وليس على أساس إن هذا المالك يمتلك الأصل غير المالي .

(1) الإدريسي ، أمين محمد سعيد ، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العراق "الحقائق، الضوابط ، التسهيلات" مجلة الاقتصاد السياسي ، السنة الثالثة ، إقليم كردستان ، العراق ، 2003 ، 148 .

(2) صندوق النقد الدولي ، دليل ميزان المدفوعات الطبعة الخامسة ، 1993 ، 94 .

(3) صندوق النقد الدولي ، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الطبعة السادسة ، 2009 ، 101-102 .

(4) تعرف السيطرة والنفوذ في دليل ميزان المدفوعات الطبعة السادسة الصادرة في 2009 بأنها الممارسات التي قد تنشأ من علاقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال سلسلة ملكية .

(5) صندوق النقد الدولي ، دليل ميزان المدفوعات الطبعة الخامسة ، 1993 ، 114 ، 78 .

(6) صندوق النقد الدولي ، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الطبعة السادسة ، 2009 ، 122 ، 119 .



## تحليل لأثار الاستثمار الأجنبي المباشر في الحساب المالي لميزان المدفوعات العراقي للفترة [2003-2015]

كذلك فإن الطبعة السادسة من الدليل أظهرت إن وضع الاستثمار الدولي يوضح قيمة وتكوين الأصول المالية للمقيمين في اقتصاد ما والتي تتمثل في مطالبات على غير المقيمين وحيازات الذهب ضمن فئة الأصول الاحتياطية وأيضا تضمن التزامات المقيمين في اقتصاد ما الى غير المقيمين . والفرق بين الأصول والخصوم المالية الخارجية لاقتصاد ما هو صافي وضع الاستثمار الدولي لهذا البلد والذي قد يكون موجبا أو سالبا ، إن صافي قيمة ثروة الاقتصاد يتكون من صافي وضع الاستثمار الدولي<sup>(1)</sup> :  
(رصيد الأصول المالية الخارجية ناقص رصيد الخصوم الخارجية زائد رصيد الاقتصاد من الأصول غير المالية)

تتصف العلاقة بين دخل الاستثمار في حسابات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي وخاصة صافي دخل الاستثمار وصافي وضع الاستثمار الدولي بالتشابك والتعقيد ، وتأكيداً على أهمية التوافق في تبويب المعاملات والأرصدة فإن النظر الى الحسابين يكون كمجموعة متكاملة من الحسابات .  
إلا إن الطبعة السادسة من الدليل أوضحت إن دخل الاستثمار يُدرج ضمن الفئات الوظيفية للأصول والخصوم المالية والتي تتعلق بفئات معينة وتضم كل فئة من الفئات الوظيفية للأصول أنواع مختلفة من الأدوات المالية التي تخدم غرض معين<sup>(2)</sup> .  
ج- آلية التسجيل في ميزان المدفوعات :

يتم احتساب وقياس الاستثمار الأجنبي المباشر في قسم ميزان المدفوعات في دائرة الإحصاء والأبحاث في البنك المركزي العراقي من خلال المعلومات الواردة من الجهات المعنية ( المصارف ، سوق العراق للأوراق المالية ) ، حيث يتم بموجبها تثبيت مبالغ المعاملات الدولية التي تخص الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر والاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ، وحسب الآلية الآتية :-

(1) إدخال البيانات الواردة في كشوفات من الجهات المعنية الى البنك المركزي العراقي في نظام مختص، بعد أن يتم فرز المعاملات التي تدرج تحت حساب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال معرفة الغرض من التحويل .

(2) يتم تحديد وتثبيت نوع المعاملة فيما لو كانت تمثل استثماراً أجنبياً مباشراً صادراً من العراق الى الخارج أو بالعكس استثماراً أجنبياً مباشراً وارداً من الخارج الى داخل العراق .

(3) يتم عرض وتثبيت الاستثمار الأجنبي المباشر ضمن بيانات ميزان المدفوعات بمبلغ التدفق الصادر أو التدفق الوارد والذي يمثل أما حركة دائنة أو مدينة سنوياً .

(4) يتم احتساب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال طرح الخصوم في الداخل من الأصول في الخارج ، ليظهر صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (الأصول في الخارج - الخصوم في الداخل = صافي الاستثمار الأجنبي المباشر) .

(5) يظهر رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر ضمن حساب الاستثمار الدولي في الحساب المالي ويظهر بصورة تراكمية .

### المطلب الثالث / آثار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق

إن النظرة العامة لتدفقات هذا الاستثمار ، تشير الى إن التدفقات الى البلد المضيف ، أي التدفقات الواردة تكون ذات اثر ايجابي على ميزان المدفوعات ، وان التدفقات الى خارج البلد ، أي التدفقات الصادرة ، تكون ذات اثر سلبي على ميزان مدفوعات البلد المصدر .

وبهدف التعرف على الآثار المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات العراقي عموماً وعلى الحساب المالي بشكل خاص سيتم تناولها على النحو الآتي :-

(1) صندوق النقد الدولي ، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الطبعة السادسة ، 2009 ، 122 ، 119 .





## تحليل لآثار الاستثمار الأجنبي المباشر في الحساب المالي لميزان المدفوعات العراقي للمدة [2003-2015]

### أولاً: الآثار المباشرة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق

تشير بيانات (الجدول 1) الى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من العراق خلال المدة (2007-2014) ، تراوحت بين (7,9) مليون دولار كحد أدنى في عام 2007 ومبلغ (489,5) مليون دولار في عام 2012 كحد أعلى وان مجموع هذه التدفقات الخارجة خلال المدة لم تتجاوز مبلغ (1562,4) مليون دولار ، وهي ضعيفة مقارنة بمبلغ إجمالي مقداره (21217,7) مليون دولار خلال نفس المدة بالنسبة للتدفقات الداخلة الى العراق والتي هي في الأساس ليست تدفقات عالية بالمبلغ المطلق . إذ لم تتجاوز (1,2%) من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل الى مجموع الدول العربية في عام 2007 ، ارتفعت لتبلغ (10,7%) في عام 2014 . وقد تراوحت هذه التدفقات الداخلة بين (971,8) مليون دولار في عام 2007 ، ومبلغ (4781,8) مليون دولار في عام 2014 . ويؤشر ذلك اتجاهاً عاماً تصاعدياً خلال الفترة بنسبة زيادة بلغت (392%) .

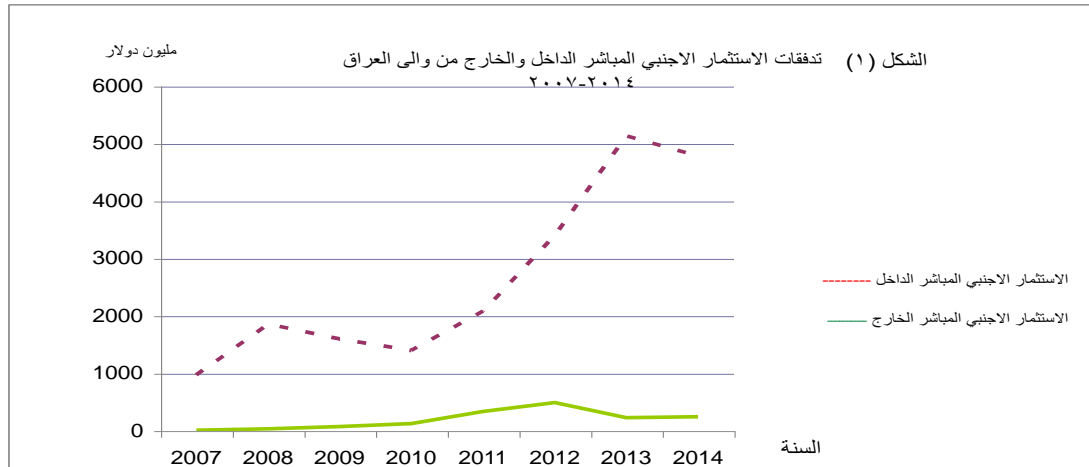
#### جدول (1)

#### بيانات صافي الاستثمار الأجنبي المباشر السنوي للمدة من 2005 – 2014 (مليون دولار)

السنة	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج	نسبة التدفقات الخارجة الى الداخلة %	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر عجز
2005	-	-	-	515,3
2006	-	-	-	78
2007	971,8	7,9	0,8	963,9
2008	1855,7	33,6	1,8	1822,1
2009	1598,3	71,9	4,5	1526,4
2010	1396,2	124,9	8,9	1271,3
2011	2082,3	366	17,6	1716,3
2012	3400,4	489,5	14,4	2910,9
2013	5131,2	227,1	4,4	4904,1
2014	4781,8	241,5	5,0	4540,3
المجموع	21217,7	1562,4		

تم إعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على : ميزان المدفوعات للسنوات من (2005 الى 2014) ، موقع البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث .  
**ملاحظة:** خلال عامي (2005 و 2006) ظهر حساب الاستثمار الأجنبي المباشر بالصافي فقط ، ولم يظهر كاستثمار داخل أو خارج في ميزان المدفوعات .

كما يعكس الشكل البياني (1) في أدناه حركة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج حيث وصل الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل أعلى مستوياته في عام 2013 بمقدار (5131,2) مليون دولار ، بينما ظهر الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج كحد أعلى بمقدار (489,5) مليون دولار في عام 2012 .





## تحليل لأثار الاستثمار الأجنبي المباشر في الحساب المالي لميزان المدفوعات العراقي للمدة [2003-2015]

إن الأثر الأولي للتدفقات الداخلة يشير الى وجود اثر ايجابي ابتدائي ، ولكن إذا تعمقنا في التحليل على مستوى مكونات الحساب المالي ، الذي يضم بالإضافة الى الاستثمار الأجنبي المباشر كل من استثمار الحافطة والاستثمارات الأخرى والأصول الاحتياطية ، والتي تظهر جميعاً كمبالغ صافية، يمكن أن نلاحظ إن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر عموماً خلال المدة (2005-2014) لم يكن ايجابياً . حيث سجل صافي الحساب رصيماً سالباً تراوح بين مبلغ (78) مليون دولار في عام 2006 و(4904,1) مليون دولار في عام 2013 كما في (الجدول 2) . أي بمعنى إن التدفقات الواردة الى العراق أكثر من التدفقات الصادرة . الأمر الذي ترتب عليه تأثيراً سالباً خلال جميع المدة على فائض أو عجز الحساب المالي .

إذ إن العجز المتحقق في حساب صافي الاستثمار الأجنبي المباشر خلال المدة (2005-2008) والمدة (2011-2014) ، قد ساهم في تخفيض الفائض المتحقق في صافي الحساب المالي بنسبة تراوحت بين (0,6%) في عام 2006 و (11,4%) في عام 2012 وكذلك ساهم العجز المتحقق في حساب الاستثمار الأجنبي للمدة (2009-2010) و(2013-2014) في زيادة العجز المتحقق في صافي الحساب المالي بنسبة تراوحت بين (21%) في عام 2009 و(89,1%) في عام 2013 وكما مبين في الجدول أدناه .

### جدول (2)

#### الحساب المالي السنوي للمدة من 2005 – 2014 (مليون دولار)

نسبة صافي الاستثمار المباشر الى صافي الحساب المالي %	صافي الحساب المالي		الأصول الاحتياطية	صافي الاستثمار الآخر	صافي استثمار الحافطة	صافي الاستثمار المباشر	السنة
	عجز	فائض					
(8,3)	-	-6172,2	-4374,5	-345	-1968	515,3	2005
(0,6)	-	-13871,2	-7752,4	2580,1	-3616,7	78	2006
(5,8)	-	-16616,4	-11342,1	-4463,7	-1774,5	963,9	2007
(8,9)	-	-20419,1	-18650,4	-785,3	-2805,5	1822,1	2008
21	7241,3	-	5817,3	3783,8	3681,4	1526,4	2009
88	1443,2	-	-6266	5642,5	795,4	1271,3	2010
(7,5)	-	-22750,3	-10393,7	-7690,9	-6382	1716,3	2011
(11,4)	-	-25430,7	-9254,7	-13414,8	-5672,1	2910,9	2012
89,1	-5503,6	-	7860,9	5857,5	-14317,9	-4904,1	2013
29,3	-15462,7	-	-11877,8	5482,2	-4526,8	-4540,3	2014

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على : ميزان المدفوعات للسنوات من (2005 الى 2014) ، موقع البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث  
**ملاحظة :** تقرأ الإشارات الموجبة والسالبة من سنة 2005 ولغاية 2012 عكس ما هي عليه ، أي إن الإشارة الموجبة تعني عجز والإشارة السالبة تعني فائض وذلك وفق دليل المدفوعات للطبعة الخامسة الصادرة في 1993 . أما منذ سنة 2013 فما فوق فإن الإشارات أصبحت كما هي ظاهرة عليه أي إن الإشارة الموجبة تعني فائض والإشارة السالبة تعني عجز وفق دليل ميزان المدفوعات للطبعة السادسة الصادرة في 2009 .



## تحليل لآثار الاستثمار الأجنبي المباشر في الحساب المالي لميزان المدفوعات العراقي للمدة [2003-2015]

عموماً فإنه لتوضيح انعكاس المؤشرات في أعلاه ضمن الاقتصاد العراقي نشير الى ما يلي :-  
1- إن مؤشر الدخل القومي ومؤشر الناتج القومي الإجمالي قد ارتفعا من (100100817) مليون دينار، (113163015) مليون دينار على التوالي في عام 2007 الى (147641254) مليون دينار، و(165421919) مليون دينار على التوالي في عام 2008 . ثم انخفضا في عام 2009 الى (120429277) مليون دينار، و(134264467) مليون دينار على التوالي . قبل أن يعود للارتفاع خلال المدة اللاحقة ، إذ بلغا في عام 2013 بحدود (243518659) مليون دينار، و(272998466) مليون دينار على التوالي وبنسبة زيادة بلغت (102%) ، و(103%) على التوالي . ثم يعودا للانخفاض الى (230310053) مليون دينار، (258281720) مليون دينار على التوالي في عام 2014 وبنسبة انخفاض بلغت (5%) لكليهما في عام 2014 كما مبين في (الجدول 3) .

### جدول (3)

الدخل القومي والناتج القومي الإجمالي في العراق للمدة (2007 – 2014) (مليون دينار)

السنة	الدخل القومي	نسبة النمو %	الناتج القومي الإجمالي	نسبة النمو %
2007	100100817	-	113163015	-
2008	147641254	47	165421919	46
2009	120429277	(18)	134264467	(19)
2010	146453469	22	163926504	22
2011	192237070	31	217091235	32
2012	227221851	18	255460518	18
2013	243518659	7	272998466	7
2014	230310053	(5)	258281720	(5)

تم إعداد الجدول من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات :

وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مؤشرات عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق ، 2016 .

وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية لسنة 2015 ، الباب الرابع عشر ، الحسابات القومية .

2- ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة . من (4,988) مليون دينار، و(4,084) مليون دينار على التوالي في عام 2010، ليبلغ (7,796) مليون دينار ، و(4,986) مليون دينار على التوالي في عام 2013 ، وبنسبة زيادة بلغت (56%) ، (22%) على التوالي . ثم انخفض هذا المتوسط ليبلغ (7,191) مليون دينار، و(4,829) مليون دينار على التوالي في عام 2014 وبنسبة انخفاض بلغت (8%) ، (3%) على التوالي .

3- ارتفاع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك من (142,7) نقطة في عام 2013، الى (145,9) نقطة في عام 2014، وبنسبة زيادة بلغت (2,2%) .

4- انخفاض الإيرادات الضريبية من مبلغ (2877) مليون دينار في عام 2013 ليبلغ (2531) مليون دينار في عام 2014 ، وبنسبة انخفاض بلغت (12%) . (الجدول 4) يوضح اتجاهات المؤشرات أعلاه وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر للمدة (2010- 2014) .



تحليل لآثار الاستثمار الأجنبي المباشر في الحساب المالي لميزان المدفوعات العراقي للمدة [2003-2015]

جدول (4)

التدفقات الواردة ومؤشرات حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والرقم القياسي العام للأسعار والإيرادات الضريبية للمدة (2010 - 2014) (مليون دينار)

السنة	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أسعار جارية	نسبة النمو %	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أسعار ثابتة 100=2007	نسبة النمو %	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك 100=2007	نسبة النمو %	الإيرادات الضريبية	نسبة النمو %	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر	نسبة النمو %
2010	4,988	-	4,084	-	125	-	1310000	-	1271	-
2011	6,519	31	4,280	5	132	5,6	1784000	36	1716	35
2012	7,432	14	4,753	11	140	6	2311000	30	2910	70
2013	7,796	5	4,986	5	143	2	2877000	24	4904	69
2014	7,191	(8)	4,829		146	2	2531300	(12)	4540	(7)

تم إعداد الجدول من قبل الباحثة بالاعتماد على : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق ، 2016 ، ص 18 .

وتجدر الإشارة الى إن حجم التدفقات الواردة الذي يعكسه الحساب المالي لميزان المدفوعات لا يمثل دائماً الحجم الفعلي للاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل البلد ، إذ إن ذلك يعتمد على مصادر التمويل الأخرى فضلاً عن التدفقات الواردة ، فالافتراض من مصادر تمويل محلية لا يدخل ضمن الاستثمار الأجنبي المباشر ، في حين إن الافتراض من أسواق راس المال العالمية يعد فضلاً عن الاستثمار الأجنبي المباشر ، والذي هو من الناحية الفعلية يمثل التزاماً على المدى المتوسط بالنسبة للبلد المضيف تجاه العالم الخارجي لتسديد عوائد الاستثمار من ناحية واحتمالات التحويل للأصول الخاصة بهذه الاستثمارات الى الخارج في حالة تصفية هذه الاستثمارات أو لأي سبب آخر في المستقبل من ناحية أخرى . أما على مستوى الأرصد ، فإنها تأخذ نفس الاتجاهات الخاصة بالتحليل بالنسبة للتدفقات . إذ بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة خلال الفترة (2005 - 2015) بحدود (2108,6) مليون دولار، وهو مبلغ يشكل نسبة (7,9%) من رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة البالغ (26629,5) مليون دولار خلال المدة نفسها (جدول 5)

جدول (5)

أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة والخارجة للعراق للمدة من (2005-2015) مليون دولار

السنة	رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة مليون دولار	رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة مليون دولار
2005	1760,3	88,7
2006	2143,2	393,7
2007	3115,1	401,6
2008	4970,8	435,2
2009	6569,1	507,1
2010	7965,3	632,0
2011	9847,6	998,0
2012	13248,0	1487,5
2013	18379,2	1714,6
2014	23161,0	1956,1
2015	26629,5	2108,6

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على : تقارير صندوق النقد الدولي الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للاونكتاد للفترة من 2005 ولغاية 2015 .



## تحليل لأثار الاستثمار الأجنبي المباشر في الحساب المالي لميزان المدفوعات العراقية للفترة [2003-2015]

إن التكلفة الإجمالية للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى العراق خلال الفترة المذكورة بلغت حدود (81200) مليون دولار ، تتلخص في (296) مشروعاً ، تركزت في ثلاثة قطاعات رئيسية الفحم والنفط والغاز ، العقار ، المواد الكيماوية بنسبة (42,6%) ، (39,3%) ، (7,4%) على التوالي . وان دولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وهولندا وروسيا ولبنان والهند وسويسرا وأستراليا وفرنسا ، أهم الدول المستثمرة في العراق استناداً الى التكلفة الاستثمارية للمشروعات . علماً بأن دولة الإمارات والولايات المتحدة والمملكة المتحدة استحوذت لوحدها على نسبة (60%) من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة . بالمقابل لم يتجاوز عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر العراقية المنفذة خارج العراق (9) مشروعات بتكلفة إجمالية بلغت (222) مليون دولار . وكانت أهم الدول المستقبلية لتلك الاستثمارات دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة وتركيا والأردن ولبنان وإيران على التوالي . علماً إن حصة دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة وتركيا فقط بلغت (82%) من التكلفة الإجمالية للمشروعات وكما موضح في (الجدول 6) .

### جدول (6)

#### الاستثمارات الصادرة من العراق حسب الدول للفترة (2003 – 2015)

التسلسل	الدولة المستقبلة	عدد الشركات	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)
1	الإمارات العربية المتحدة	4	4	127
2	المملكة المتحدة	1	1	36
3	تركيا	1	1	20
4	الأردن	1	1	16
5	لبنان	1	1	15
6	إيران	1	1	8
	المجموع	9	9	222

تم إعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على :

تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتماء الصادرات ، 2015 .

FDI Intelligence from The Financial Times .

### ثانياً : الأثار غير المباشرة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق :-

إن هذه الأثار تظهر على ميزان المدفوعات من خلال ما يحدثه الاستثمار الأجنبي المباشر من تأثير على الاقتصاد المحلي عن طريق مساهمته في تكوين رأس المال الثابت وصافي التراكم الرأسمالي الثابت<sup>(1)</sup> ، ومن ثم التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية كالصادرات والاستيرادات التي تنعكس آثارها النهائية على الميزان . كما إن الخزين من رأس المال الثابت (صافي التراكم الرأسمالي) يقدم تصوراً عن الميزان بحسب الأنشطة الاقتصادية ونوع الموجود ومن ثم حجم الطاقات الإنتاجية للبلد ويمثل عموماً مجموع الإضافات السنوية التي تمثل تكوين رأس المال الثابت السنوي ، ويساهم في النمو الاقتصادي من خلال عمل المضاعف الذي يؤدي الى زيادة الدخل القومي بحجم يفوق الزيادة في الإنفاق ، ومن خلال عمل المعجل الذي تكون له آثار مضاعفة على الاستثمار نتيجة الزيادة في الدخل ، حيث إن هذا الخزين يمثل طاقة إنتاجية زيادتها تؤدي الى زيادة الإنتاج . ويشير (الجدول 7) الى مدى مساهمة القطاع العام والخاص في إجمالي تكوين رأس المال الثابت ، ومن خلال تحليل البيانات الخاصة بإجمالي تكوين رأس المال الثابت وصافي التراكم الرأسمالي يلاحظ :-

(1) يعرف صافي التراكم الرأسمالي الثابت ، بأنه إجمالي قيمة الأصول الثابتة التي تستخدمها الوحدة الاقتصادية لممارسة نشاطها في لحظة معينة مطروحاً منه الاندثار المتراكم لتلك الأصول في تلك اللحظة .



## تحليل لآثار الاستثمار الأجنبي المباشر في الحساب المالي لميزان

المدفوعات العراقية للمدة [2003-2015]

1- بلغ إجمالي تكوين راس المال الثابت في عام 2014 بالأسعار الثابتة لسنة 2007، بحدود (53563) مليار دينار، حيث بلغت مساهمة القطاع العام بنسبة (79%)، ومساهمة القطاع الخاص (21%) . في حين بلغ إجمالي تكوين راس المال الثابت بالأسعار الجارية في عام 2014 بحدود (59228) مليار دينار، وبلغت مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في هذا التكوين بحدود (77%)، (23%) على التوالي كما في (الجدول 7)

### جدول (7)

إجمالي تكوين راس المال الثابت بالأسعار الثابتة لسنة 2007 وبالأسعار الجارية للمدة (2006 – 2014)

(مليون دينار)

السنة	القطاع العام =2007 100	نسبة النمو %	القطاع الخاص =2007 100	نسبة النمو %	المجموع =2007 100	نسبة النمو %	القطاع العام بالأسعار الجارية	نسبة النمو %	القطاع الخاص بالأسعار الجارية	نسبة النمو %	المجموع بالأسعار الجارية	نسبة النمو %
2006	1683760	-	993523	-	178311	-	16013395	-	897759	-	1691115	-
2007	6861135	(59)	669365	(33)	753050	(58)	6861040	(57)	669365	(25)	7530404	(55)
2008	2055454	199	709425	6	212639	182	22455103	227	785436	17	2324053	209
2009	1125411	(45)	116486	64	124189	(42)	12083560	(46)	1387682	77	1347124	(42)
2010	2440033	117	215772	(100)	265680	114	24173486	100	2079291	50	2625677	95
2011	2498934	2	239024	11	273795	3	25723085	6	2511908	21	2823499	8
2012	3165283	27	338109	41	350339	28	33274364	29	4865507	94	3813987	35
2013	4185708	32	842800	149	502850	44	45086546	35	9950130	105	5503667	44
2014	4234130	1	112214	33	535627	7	45697810	1	1352995	36	5922776	8

تم إعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية 2015 ، الباب الرابع عشر، الحسابات القومية ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، بيانات عام 2014 أولية بسبب عدم صدور تقرير إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت الفعلي لسنة 2014.

2- بلغ صافي التراكم الرأسمالي لسنة 2014 بحدود (160,1) مليار دينار بالأسعار الثابتة لسنة 1988 ، حيث بلغت مساهمة القطاع العام بنسبة (89%) في التراكم ، في حين بلغت مساهمة القطاع الخاص بنسبة (10,4%) كما في (الجدول 8) .

### جدول (8)

صافي التراكم الرأسمالي للقطاع العام والخاص بالأسعار الثابتة لسنة 1988 للمدة (2006- 2014) (ألف دينار)

السنة	صافي التراكم الرأسمالي للمجموع الأنشطة للقطاع العام	نسبة النمو %	صافي التراكم الرأسمالي للمجموع الأنشطة للقطاع الخاص	نسبة النمو %	صافي التراكم الرأسمالي للمجموع الأنشطة للقطاعين العام والخاص	نسبة النمو %
2006	50706312	-	9563252	-	60269564	-
2007	80347435	58	9363010	(2)	89710445	49
2008	86956348	8	9219338	(2)	96175686	7
2009	90702041	4	9089503	(1)	99791544	4
2010	96734302	7	8912987	(2)	105647289	6
2011	101438226	5	9076073	2	110514299	5
2012	117742492	16	9793488	8	127535980	15
2013	130670861	11	13252286	35	143923147	13
2014	143507738	10	16617847	25	160125585	11



## تحليل لآثار الاستثمار الأجنبي المباشر في الحساب المالي لميزان

المدفوعات العراقية للمدة [2003-2015]

تم إعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على : سلسلة صافي التراكم الرأسمالي 2016 ، الجهاز المركزي للإحصاء ، وزارة التخطيط ، 6-8 . بيانات عام 2014 أولية بسبب عدم صدور تقرير إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت الفعلي لسنة 2014 .

3- إن أنشطة خدمات التنمية الاجتماعية والكهرباء والماء والتمويل والمقالع ونشاط النقل والاتصالات والتخزين، قد استحوذت على ما يعادل (80%) من صافي التراكم الرأسمالي لمجموع الأنشطة للقطاعين العام والخاص ، حيث بلغت نسبة مساهمتها في هذا التراكم الرأسمالي (36%) ، (26%) ، (11%) ، (7%) على التوالي .  
4- إن ثلاثة موجودات رئيسية استحوذت على نسبة (77%) من صافي هذا التراكم ، حيث بلغ حجم الاستثمارات في الآلات والمعدات ، الإنشاءات ، والأبنية غير السكنية (51,3%) ، (13,9%) ، (11,8%) على التوالي (الجدول 9) .

### جدول (9)

صافي التراكم الرأسمالي للقطاعين العام والخاص للمدة (2006 – 2014) (ألف دينار)

السنة	أبنية سكنية سكنية	أبنية غير سكنية	إنشاءات	وسائط نقل وانتقال	آلات ومعدات	أثاث وأجهزة مكتب	الأصول	الأصول	المجموع
							المفتحة	الأخرى	
	سنة 25	سنة 25	سنة 25	سنة 10	سنة 10	سنة 10	سنة 5	سنة 5	
2006	10118088,5	9796988,8	13528272,3	3923454,1	15292349,2	7350636,6	71111,8	188662,7	60269564,0
2007	9888979,8	12499653,6	14274750,3	6692005,4	34992298,1	11008975,9	161699,2	192082,7	89710445,0
2008	9593464,6	13192477,5	13952987,5	7776755,6	40002901,6	11293143,9	165936,0	198019,6	96175686,4
2009	9301460,2	13667017,3	13548353,6	8852536,4	42175478,0	11874084,0	166652,0	205961,4	99791543,0
2010	9104632,3	15007425,1	14293454,7	9313471,0	46228533,3	11228814,1	178692,4	292266,6	105647289,3
2011	9068383,1	15845789,2	15038531,0	9509223,0	50717145,8	10047815,4	160957,5	126453,7	110514298,7
2012	9305634,5	16376567,4	16791870,3	11400857,4	62342716,2	10879165,9	227256,0	211912,1	127535979,8
2013	9747445,5	16945755,3	20688628,3	14454235,8	70984928,2	10568223,9	247706,2	286223,2	143923146,5
2014	9016532,2	18899196,6	22170958,5	18550947,6	82003439,3	8863677,8	277262,2	343570,2	160125584,5

تم إعداد الجدول من قبل الباحثة بالاعتماد على البيانات الواردة من : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق ، 2016 .

إن الآثار غير المباشرة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، وعلى خلاف التدفقات المباشرة ، لا يظهر تأثيرها فوراً وإنما يظهر التأثير لاحقاً على ميزان المدفوعات ، من خلال تأثير التدفقات الداخلة والخارجة على تجارة البلد المضيف . فقد تؤثر هذه التدفقات على سعر صرف العملة الوطنية للبلد المضيف وتؤثر على أسعار السلع ، كما إن الاستثمار الأجنبي المباشر يحفز الإنتاج المحلي لأغراض التصدير أو التعويض عن الاستيراد وقد تستخدم الشركات المستثمرة مواد محلية ، يتطلب إنتاجها سلعاً مستوردة ، وبالنتيجة النهائية تتأثر الصادرات والاستيرادات للبلد المضيف ، ويكون التأثير على ميزان المدفوعات بشكل عام في المدى المتوسط والطويل أما إيجابياً أو سلبياً اعتماداً على مدى حاجة المشاريع لاستيراد السلع الرأسمالية والوسيلة، ومدى توفر القاعدة الصناعية وقوة العمل المطلوبة .

إن تأثير ما سبق ينعكس على جانبي العمليات الجارية لميزان المدفوعات سواء على الميزان التجاري بالنسبة للمعاملات المنظورة أو على ميزان الخدمات بالنسبة للمعاملات غير المنظورة . علماً بأن هذا التأثير يختلف من بلد إلى آخر اعتماداً على طبيعة المشروع الاستثماري والهدف منه وعمر هذا المشروع الاستثماري.

ومن خلال تحليل البيانات الخاصة بميزان المدفوعات العراقي في جانبي الميزان التجاري وميزان الخدمات من الحساب الجاري (جدول 10) ، يلاحظ إن تأثير الميزان التجاري كان إيجابياً على رصيد الحساب الجاري خلال جميع المدة (2006 – 2014) ، حيث حقق فائضاً بمقدار (11821,9) مليون دولار في عام 2006 ، ثم ليرتفع هذا الفائض الى مبلغ (38780,8) مليون دولار في عام 2014 بنسبة زيادة بلغت (228%) . أما بالنسبة لميزان الخدمات للمدة (2006 لغاية 2014) ، فقد حقق عجزاً خلال جميع المدة بمقدار (5163,5) مليون دولار في عام 2006 وارتفع هذا العجز ليبلغ (8296) مليون دولار في عام 2011 و (10659,3) مليون دولار في عام 2014 وبنسبة زيادة بلغت (61%) ، (28%) على التوالي ، ليكون تأثيره سلبياً على رصيد الحساب الجاري خلال جميع المدة .



تحليل لآثار الاستثمار الأجنبي المباشر في الحساب المالي لميزان المدفوعات العراقي للمدة [2003-2015]

جدول (10)

الميزان التجاري وميزان الخدمات العراقي للمدة (2006-2014) (مليون دولار)

التحويلات بدون مقابل الجارية 4	الدخل 3	الخدمات 2			الميزان التجاري 1			الحساب الجاري 1، 2، 3، 4	السنة
		الفائض أو العجز	المدفوعات	المقبوضات	الفائض أو العجز	الاستيراد	الصادرات		
458,6-	895,8	5163,5-	5520,5	357	11821,9	18707,5	30529,4	7095,6	2006
380,5-	1483	4004,3-	4865,6	861,3	22964,5	16622,5	39587	20062,7	2007
2936,1-	3485,8	6073,4-	7573,3	1499,9	33964,6	29761,4	63726	28440,9	2008
2139,4-	3095,1	6384,8-	8583,7	2198,9	4145,6	35284,8	39430,4	1142,5-	2009
2507,3-	1593,2	7044,1-	9879,4	2835,3	14435,6	37328	51763,6	6477,4	2010
4385,8-	237,4-	8296-	11124	2828	39048	40632,5	79680,5	26128,8	2011
5112-	1059,2	10458,8-	13292,9	2834,1	44053,6	50155	94208,6	29542	2012
دخل ثانوي 4865,3-	دخل أولي 505,2-	11360,2-	14658,2	3298	50446,9	89767,9	39321	22590,3	2013
3162,8-	530,8-	10659,3-	14790,3	4131	38780,8	45200,1	83980,9	24427,9	2014

تم إعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على : بيانات ميزان المدفوعات العراقي للفترة (2006-2014) ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، البنك المركزي العراقي .

بعد أن تم التطرق الى الآثار المباشرة والآثار غير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر ، فإن الأثر الصافي من الصعوبة قياسه سواءً على ميزان المدفوعات أو على المؤشرات الكلية للاقتصاد المحلي ، لأن ذلك يتطلب تحديد الفرق بين الآثار والعمليات الجارية المترتبة على هذا الاستثمار والآثار والعمليات المتحققة في حالة غياب هذا الاستثمار ، لان المقارنة بالنسبة للتدفقات الداخلة والخارجة بشكل مجرد ، دون أن يتم الأخذ بنظر العناية ما يمكن أن يحدث نتيجة الأرباح المعاد استثمارها وآثار الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساته على التجارة الخارجية ولكن من الممكن التعرف مبدئياً على الأثر من خلال ما يمثله حجم هذه التدفقات كنسبة من المؤشرات الكلية في الاقتصاد . حيث يلاحظ أن هناك اتجاهين معاكسين ، إذ تشير البيانات الى إن نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى إجمالي تكوين رأس المال الثابت ونسبته الى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ، قد ارتفعت من (4,7%) ، (3,5%) في عام 2005 الى (9,6%) ، (15,7%) في عام 2015 على التوالي . في حين إن نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر الى إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الجارية ، قد انخفضت من (0,8%) في عام 2005 الى (0,4%) في عام 2015 ولكنها ارتفعت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من (0,2%) في عام 2005 الى (1,2%) في عام 2015 وكما مبين في (الجدول 11)

جدول (11) الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج الى العراق كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ومن تكوين رأس المال الإجمالي للمدة (2005-2015) %

السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي %		الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة مئوية من تكوين رأس المال الإجمالي %	
	الداخل	الخارج	الداخل	الخارج
2005	3,5	0,2	4,7	0,8
2006	3,3	0,6	2,7	2,1
2007	3,5	0,5	5,0	0
2008	3,8	0,3	6,4	0,1
2009	5,9	0,5	6,5	0,3
2010	5,8	0,5	4,6	0,4
2011	5,3	0,5	4,6	0,9
2012	6,1	0,7	7,1	1,0
2013	7,9	0,7	8,2	0,4
2014	10,4	0,9	8,1	0,4
2015	15,7	1,2	9,6	0,4

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على : تقارير صندوق النقد الدولي الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للاونكتاد للمدة من 2005 و لغاية 2015 .





## تحليل لآثار الاستثمار الأجنبي المباشر في الحساب المالي لميزان

المدفوعات العراقية للمدة [2003-2015]

### الاستنتاجات :-

- 1- يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أصلاً بالنسبة لاقتصاد الدولة المصدرة وخصماً بالنسبة لاقتصاد الدولة الذي تعمل فيه مؤسسة الاستثمار ، حيث يتم تسجيل المعاملات المباشرة الخاصة براس المال وحقوق الملكية ، على جانب الأصول كاستحقاقات وعلى جانب الخصوم كالالتزامات . كما تسجل التغييرات في كل من الأصول والخصوم بقيود مستقلة تحت بند الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج ، والعكس صحيح بالنسبة للاقتصاد القائم بإعداد البيانات بالنسبة للاستثمار المباشر . أما دخل الاستثمار المباشر من حيث الحقوق والالتزامات فيظهر بالنسبة للطرفين بالقيمة الصافية .
- 2- إن صافي وضع الاستثمار الأجنبي المباشر ، يشكل جزءاً من بيانات الميزانية العمومية ، حيث يضاف إليه قيمة الأصول غير المالية لاستخراج القيمة الصافية للاقتصاد عموماً .
- 3- بالنسبة لاحتساب الاستثمار الأجنبي المباشر ، فإنه يظهر ضمن حساب الاستثمار الدولي في الحساب المالي بشكل تراكمي ، بعد أن يتم سنوياً احتساب صافي هذا الاستثمار من خلال إجراء المقاصة بين الأصول في الخارج والخصوم في الداخل .
- 4- اقتصرت البيانات المعتمدة من البنك المركزي العراقي عن الاستثمار الأجنبي المباشر على مصدرين الأول (كشف الحوالات الخارجية المسحوبة/الواردة فعلاً من الخارج) و(كشف الحوالات الخارجية المباعة /المبالغ المحولة الى خارج العراق) المرسله من قبل المصارف والثاني عن طريق البيانات الخاصة بسوق العراق للأوراق المالية .
- 5- على الرغم من الظروف غير الملائمة التي أشرتها البيئة الاستثمارية والبيئة السياسية والاقتصادية ، إلا أن توجهات هذه الاستثمارات ، قد أفرزت من العراق كوجهة استثمارية مهمة ، مما يخلق الحافز لتطوير البيئة الاستثمارية لاجتذاب هذه الاستثمارات .
- 6- تعد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من العراق ضعيفة ، إذ إنها لم تتجاوز خلال الفترة (2007 – 2014) مبلغ (1562,4) مليون دولار مشكلة نسبة (7,4%) من إجمالي التدفقات الرأسمالية الواردة الى داخل العراق ، والتي هي في الأساس منخفضة ، تراوحت نسبتها (1,2%) من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى مجموع الدول العربية في عام 2007 و(10,7%) في عام 2014 . ومن ثم فإن هذه التدفقات بشقيها الصادر والوارد ضعيف على الحساب المالي وميزان المدفوعات العراقي بشكل عام، على الرغم من إن الأثر الأولي للتدفقات الواردة قد يشير الى اثر ايجابي، ولكن على مستوى مكونات الحساب المالي بشكل عام، فإن الأثر سالباً خلال جميع الفترة بمعنى إن الالتزامات الناجمة عن التدفقات الواردة أكثر من التدفقات الصادرة .
- 7- ليس هناك ما يضمن بان الزيادة في الدخل القومي والنتائج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2007 – 2014) وكذلك ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق ، ناجمة عن انتقال آثار الاقتصاد الدولي الى الاقتصاد المحلي ، بسبب عدم وجود آليات تضمن هذا الانتقال ، خاصة وان الاقتصاد العراقي أحادي الجانب .
- 8- إن التأثير الأساسي للاستثمار الأجنبي المباشر على القطاع الحقيقي ، يظهر من خلال التأثير غير المباشر لهذا الاستثمار ، ومساهمته في تكوين صافي التراكم الرأسمالي الذي يساهم في النمو الاقتصادي عموماً من خلال عمل المضاعف والمعدل وانعكاس ذلك على زيادة الإنتاج ومن ثم التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى كالصادرات والاستيرادات ، ويحدث الأثر على الميزان عموماً . حيث ارتفع صافي التراكم الرأسمالي لمجموع الأنشطة في العراق من مبلغ (89710) مليون دينار في عام 2007 الى مبلغ (160126) مليون دينار في عام 2014 ، بنسبة زيادة بلغت (78%) .
- 9- إن الأثر الصافي للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات العراقي عموماً من الصعوبة قياسه ، وإن الأثر عموماً يمكن تلمسه من خلال ما يتمثله حجم التدفقات الواردة والصادرة كنسبة من بعض المؤشرات الكلية في الاقتصاد . إذ يلاحظ إن نسبة التدفقات الواردة من الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي تكوين راس المال ارتفعت من نسبة (3,5%) ، (4,7%) في عام 2005 على التوالي الى (15,7%) ، (9,6%) في عام 2015 على التوالي . أما نسبة التدفقات الصادرة من إجمالي تكوين راس المال الثابت بالأسعار الجارية ، فقد انخفضت من (0,8%) الى (0,4%) خلال نفس الفترة .



## تحليل لآثار الاستثمار الأجنبي المباشر في الحساب المالي لميزان المدفوعات العراقي للمدة [2003-2015]

### التوصيات :

- 1-دراسة العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر التي أفرزتها المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار في العراق ، لتشخيص نقاط الخلل التي جعلت من هذه المحددات معوقات حقيقية طارئة للاستثمار الأجنبي المباشر ، ومن ثم تحديد المعالجات لعكس طبيعة هذه العوامل لتصبح عوامل جاذبة مستقبلاً .
- 2-تشكيل لجنة يتكون أعضائها من البنك المركزي العراقي ووزارة التخطيط والهيئة الوطنية للاستثمار والجهات القطاعية الأخرى ذات العلاقة للقيام بإجراء المسح وجمع البيانات لأغراض إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي نظراً لتزايد تعقيدات المعاملات.
- 3-اعتماد وتحديد آليات معينة لضمان انتقال تأثيرات الاقتصاد العالمي عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الاقتصاد المحلي والقطاعات الحقيقية ، بما يؤمن إحداث تأثيرات على الحساب المالي لميزان المدفوعات ابتداءً ومن ثم إحداث تأثيرات غير مباشرة على الحساب الجاري وحساب الخدمات من خلال التأثير على المتغيرات الكلية للاقتصاد كإجمالي تكوين راس المال الثابت باعتباره طاقة إنتاجية من الممكن استغلالها لزيادة الإنتاج وتحقيق النمو .
- 4-دراسة الإطار القانوني متمثلاً بقانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 (المعدل) ، مع مراجعة جميع التعليمات والقرارات الصادرة بموجبه من قبل مختلف الجهات القطاعية ، للمساعدة في التعرف على المعوقات الحقيقية في التنفيذ ومعالجتها بما يؤدي الى وضع هذا القانون موضع التنفيذ للاستفادة من هذا الإطار التشريعي من خلال الواقع العملي في التطبيق .
- 5-الاستفادة من التجارب الخاصة ومسيرة بعض الدول في مجال اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وتحديد تلك الدول العربية التي استحوذت على النسبة العظمى من التدفقات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة، بهدف التعرف وتحديد المراحل التي مرت بها تلك الدول وتحديد الأولويات لاجتذاب وتطوير هذا القطاع والإجراءات المعتمدة لكل مرحلة .

### المصادر

#### أ- الكتب :-

- 1-الإدريسي ، أمين محمد سعيد ، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العراق "الحقائق ، الضوابط ، التسهيلات مجلة الاقتصاد السياسي ، السنة الثالثة ، إقليم كردستان ، العراق ، 2003 .
- 2- ألبعدي ، راند عبد الخالق عبد الله وخالد احمد فرحان المشهداني وعباس خضير الجنابي ، التمويل الدولي ، دار الأيام للنشر والتوزيع ، 2013 .
- 3-الجميل ، سرمد كوكب ، التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والأوراق ، الدار النموذجية للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، 2011 .
- 4-السامرائي ، هناء عبد الغفار ، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية وآثاره الاقتصادية على البلدان النامية ، أطروحة دكتوراه جامعة بغداد ، 1999 .
- 5-شلفوم ، عميروش محند ، دور مناخ الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية ، مكتبة حسن العصرية ، 2012.
- 6- شلهوب ، علي محمد ، شؤون النقود وأعمال البنوك ، شعاع للنشر والعلوم ، 2007 .
- 7- عبد الرحيم ، محمد إبراهيم ، اقتصاديات النقود والبنوك ، دار التعليم الجامعي الإسكندرية ، 2014 .
- 8- عبد القادر ، السيد متولي ، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات ، دار الفكر ناشرون وموزعون 2011 .
- 9- عطا الله ، ماجد احمد ، إدارة الاستثمار ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى عمان ، 2011 .
- 10- عمران ، جابر فهمي ، الاستثمارات الأجنبية في منظمة التجارة العالمية F.E.I-W.T.O حمايتها - تسوية منازعاتها ، دار الجامعة الجديدة ، 2013 .



## تحليل لآثار الاستثمار الأجنبي المباشر في الحساب المالي لميزان المدفوعات العراقي للمدة [2003-2015]

- 11- العيساوي ، عبد الكريم جابر ، التمويل الدولي مدخل حديث ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2012 .
- 12- الكواز ، سعد محمود ، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على اقتصاد البلدان النامية ، المؤتمر العالمي الثاني حول أهمية الاستثمارات الخارجية في التنمية وانعكاساتها على الاقتصاد الأردني ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة اربد الأهلية ، عمان ، 2001 .
- 13- مندور، عصام عمر، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية ، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية ، 2010 .
- 14- ياسين، سعد غالب، الإدارة الدولية مدخل استراتيجي، دار اليازودي العلمية للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن ، 2007 .

### **ب- القوانين والبحوث والتقارير :**

- 1-قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 (المعدل) .
- 2-رابح ، زايري وبلحسن هواري ، مداخلة بعنوان (التحليل المحيط الاقتصادي لبينة الأعمال وأثره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتوسطة في الجزائر) ، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، جامعة الشلف الجزائر ، 17-18 ابريل ، 2006 .
- 3-البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، ميزان المدفوعات للسنوات من (2005 الى 2014) .
- 4- صندوق النقد الدولي ، دليل ميزان المدفوعات الطبعة الخامسة ، 1993 .
- 5- صندوق النقد الدولي، التقارير الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للاونكتاد للفترة من 2005 ولغاية 2015 .
- 6- صندوق النقد الدولي ، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الطبعة السادسة ، 2009 .
- 7-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتمان الصادرات ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، 2001 ، 2015 .
- 8- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية 2015 ، الباب الرابع عشر، الحسابات القومية .
- 9- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، بيانات عام 2014 أولية بسبب عدم صدور تقرير إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت الفعلي لسنة 2014 .
- 10- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق ، 2016 .

### **ج- المصادر باللغة الانكليزية والمواقع الالكترونية :**

- 1- Slim Driss, Investment Directs . 2007.
- 2-[www.cbi.iq](http://www.cbi.iq) .
- 3-<http://daman.net/ar> .
- 4-<http://doingbusiness.org>
- 5-[http:// unctad.org](http://unctad.org) .



## **Analysis of the effects of foreign direct investment in financial account of the balance of payments iraqi for 2003-2015**

### **Abstract**

The study aims to make an in-depth analysis and the financial account components in the Iraqi balance of payments because it reflects the economic center of the country towards outside world, it also helps in making decision about monetary and financial policies, finance and foreign Trade the importance of FDI for Iraq lies as an important sources as wells provides advanced technology and job chances, It also avoids the country negative effects of borrowing processes from abroad . for analyzing direct and indirect foreign investment on the balance of payments and financial account in a period between (2003 to 2015), a community and research sample have been selected, presented in CBI/ Balance of payments. Department, and followed up inserting income data from stakeholders, like banks and Iraqi securities market, in order to measure and calculate. FDI through transactions sorting that fell under this country, then transaction value has been fixed in the balance of payment as debtor, borrower activities.

The research methodology was based on a sample represented by guided evidences , issued by the International monetary of the balance of payment . find of preparation methods then a comparative study is made for the fifth edition in 1993 of world chide as well as sixth edition in 2009 the study has come to a conclusion that the direct foreign Investment flows isn't succeeded amount of \$m(1562.4) million dollar during the period (2007-2014) forming (7.4%) proportion of the total capitalism flows into Iraq which amounted to(21217,7) million dollar , and basically low , ranged (1.2%) of the total FDI flows to Arab countries in 2007 and (10.7%) in 2014 .

Which means that the financial obligations resulting from inflows are more than outflows .

The study has recommended depending and adapting certain means to ensure transmission of the effects of global economy by investment into local economy and real sections to ensure creating effects on financial account for the balance of payments at first than creating indirect effects on current account and account services through by influencing variable on economy as a total fixed capital formation as a production capacity that could be used to increase production and achieve growth .

**Key word:** foreign direct investment , iraqi balance of payments